سياسة الرقابة الداخلية وآليات الإشراف والمتابعة

معلومات الوثيقة

عنوان الوثيقة	سياسة الرقابة الداخلية وآليات الإشراف والمتابعة
الجهة	مؤسسة القريان لخدمة المجتمع
رقم الاصدار	١-٢٠٢٤
تاريخ الاصدار	٠١-٠٧-٢٠٢٤م
المراجع	اعتمد مجلس الأمناء في الاجتماع رقم ٠١-٢٠٢٤ في دورته الأولى هذه السياسة في تاريخ ٠١-٠٧-٢٠٢٤م

١- مقدمة

تم إعداد سياسة الرقابة الداخلية وآليات الإشراف والمتابعة (ويشار إليها فيما بعد "السياسة") لمؤسسة القريان لخدمة المجتمع (ويشار إليها فيما بعد "المؤسسة") حيث إنها تعمل على تحديد المسئوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها أن تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات المالية وغير المالية بهدف ضمان الالتزام بالقوانين والسياسات والقرارات ذات العلاقة بعمل المؤسسة والتأكد من متابعة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة أي قصور.

٢- نطاق السياسة

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة من تربطهم علاقة تعاقدية أو تطوعية بالمؤسسة، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

٣-أهداف الرقابة الداخلية للمؤسسة:

تتمثل الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية للمؤسسة فيما يلي:

١. التأكد من تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
٢. التأكد من نزاهة وعدالة التقارير المالية للمؤسسة.
٣. التأكد من التزام المؤسسة بكافة القوانين والسياسات المنظمة لعملها.

٤- مبادئ الرقابة الداخلية

١. مبدأ الشمولية: أن يعمل كافة أصحاب المصلحة في هيكل المؤسسة بممارسة أنشطة المتابعة لتتمكن المؤسسة من تجنب الثغرات.
٢. مبدأ التكامل: أن تتكامل الرقابة وأساليبها مع الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في المؤسسة.
٣. مبدأ الوضوح والبساطة: أن يكون نظام الرقابة بسيطاً وسهل الفهم للعاملين واللجان ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

٤. مبدأ سرعة كشف الانحرافات والابلاغ عن الأخطاء: أن يسهم نظام الرقابة في كشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.
٥. مبدأ الدقة والمصداقية: أن يرصد نظام الرقابة المعلومات بدقة ويحدد مصادرها حيث إن ذلك يساعد على صنع القرار والتوجيه السليم وتبني الإجراءات المناسبة.

٥- مسؤوليات الرقابة الداخلية

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة المؤسسة على جميع الإدارات والعاملين الذين يعملون تحت إدارة واشراف المؤسسة. وبموجبها، يجب عليهم الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية.

وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الموظفين بنسخة منها وتحصيل توقيعاتهم عليها.

وتتم الرقابة على مستويات عدة:

- مجلس الأمناء:

حيث يتمتع بأوسع سلطات الرقابة، وله أذرعه الرقابة، التي منها المراجع الخارجي، المراجع الداخلي والإدارات ومراقبة الأداء الاستراتيجي.

- المدير التنفيذي:

ويمارس سلطة المتابعة اللصيقة للأنشطة من خلال المتابعة اليومية والاجتماعات والتقارير والمعاينة المباشرة، ومتابعة الشكاوى، وزيارة المستفيدين، وغيرها.

- مديرو الإدارات والأقسام والمشاريع:

ويتولى كل منهم ممارسة التدقيق على أعمال التنفيذ ومراجعة التقارير والمخرجات والوثائق بما يضمن سلامة الأداء.

- العاملون:

ويتحمل كل منهم مسؤولية الدقة والمصداقية في أعماله، والالتزام بالإبلاغ عن الأخطاء والثغرات التي قد يلاحظونها.